

أسئلة وأجوبة عن قرار مجلس الوزراء 483 (الأسئلة الشائعة)

أولاً: ما يتعلق بترجمة مشروعات الأنظمة

1. ما هي الجهة المسؤولة عن تزويد شعبة الترجمة بمشروعات الأنظمة؟
 - جميع الجهات الحكومية ملزمة بتزويد شعبة الترجمة الرسمية بمشروعات الأنظمة التي تعمل عليها باستمرار.
2. ما هي اللجنة المشتركة المشار إليها في القرار وما دورها؟
 - اللجنة المشتركة هي لجنة تشكل برئاسة شعبة الترجمة الرسمية وتضم في عضويتها وزارة الاستثمار والمركز الوطني للتنافسية.
 - تتولى اللجنة مسؤولية تحديد مشروعات الأنظمة ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية التي تهم المستثمر الأجنبي بشكل مباشر وتتطلب ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية.
3. ما الذي يجب على الجهات الحكومية تزويد شعبة الترجمة بها بحسب القرار؟
 - الوثائق المتعلقة بمشروعات الأنظمة، بما في ذلك النسخ المترجمة.
 - ويجب على الجهة تحديد ضابط اتصال مختص بتلك المشروعات.
4. كم المدة الزمنية المحددة لترجمة مشروعات الأنظمة إلى اللغة الإنجليزية؟
 - يجب على شعبة الترجمة الرسمية ترجمة مشروعات الأنظمة إلى اللغة الإنجليزية خلال 60 يوماً من قبول اللجنة المشتركة لطلب الجهة ومن ورود الوثائق اللازمة.
5. متى تنشر الجهات الحكومية مشروعات الأنظمة؟
 - تنشر الجهات الحكومية المشروعات التي تم ترجمتها عن طريق شعبة الترجمة الرسمية بالتزامن مع النسخ العربية على المنصة الإلكترونية الموحدة لمدة لا تقل عن 30 يوماً.

ثانياً: الدليل الاسترشادي لترجمة الوثائق النظامية

6. ما هو الدليل الاسترشادي؟
 - هو الدليل الذي يتضمن معايير وضوابط الترجمة المعتمدة، و المنهجيات والأساليب والمصطلحات المرتبطة بترجمة الوثائق النظامية. يهدف إلى توجيه الجهات الحكومية في ترجمة الوثائق النظامية بشكل صحيح ودقيق.
7. ما هي الجهة المسؤولة عن إعداد الدليل الاسترشادي لترجمة الوثائق النظامية؟
 - تعد شعبة الترجمة الرسمية بالتنسيق مع هيئة الأدب والنشر والترجمة والجهات ذات العلاقة دليلاً استرشادياً.

ثالثاً: ما يتعلق بترجمة الوثائق النظامية المعتمدة

8. ما المقصود بالوثائق النظامية المعتمدة الصادرة من مجلس الوزراء؟
 - هي الوثائق النظامية الصادرة من مجلس الوزراء وتشمل الأنظمة واللوائح وما في حكمها.
9. ما المقصود بالوثائق النظامية الصادرة من الجهات الحكومية؟
 - هي كافة الوثائق النظامية الصادرة من الجهات الحكومية التي تحتوي على قواعد قانونية ملزمة للمعنيين المخاطبين بأحكامها، وتشمل هذه الوثائق كلاً من (اللوائح التنفيذية والتنظيمية والإجرائية، القواعد والضوابط والاشتراطات، القرارات والتعاميم، والأدلة والأطر التنظيمية والإجرائية).
10. من المسؤول عن ترجمة الوثائق النظامية الصادرة عن مجلس الوزراء؟
 - شعبة الترجمة الرسمية هي المسؤولة عن ترجمة الوثائق النظامية الصادرة عن مجلس الوزراء إلى اللغة الإنجليزية خلال 120 يوماً من تاريخ صدورها.
11. ما هي المدة المحددة لترجمة الأنظمة واللوائح الصادرة من مجلس الوزراء بعد تاريخ صدور القرار؟
 - يجب ترجمة الأنظمة واللوائح الصادرة من مجلس الوزراء بعد تاريخ صدور القرار إلى اللغة الإنجليزية خلال 120 يوماً من تاريخ صدورها.
12. ما هي المدة المحددة لترجمة الأنظمة واللوائح التي تم صدورها من مجلس الوزراء قبل تاريخ صدور القرار؟
 - يجب ترجمة الأنظمة واللوائح الصادرة قبل تاريخ القرار خلال سنتين من تاريخ القرار.
13. ما هي معايير الترجمة التي يجب مراعاتها عند تنفيذ القرار؟
 - يجب مراعاة الترجمات الصادرة عن الجهات والمنظمات الدولية الرسمية والترجمات الرسمية للأنظمة الدولية المقارنة والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لتحديد المصطلحات الفنية الصحيحة.
14. من المسؤول عن ترجمة الوثائق النظامية الصادرة من الجهات الحكومية؟

- الجهات الحكومية هي المسؤولة عن ترجمة الوثائق النظامية. بعد ورود الدليل الاسترشادي إليها، وتقوم الجهات الحكومية بترجمة الوثائق النظامية الخاصة بها إلى اللغة الإنجليزية خلال 60 يوماً من صدورها.
- 15. ما هي ضوابط ترجمة الوثائق النظامية الصادرة من الجهات الحكومية؟
 - اتباع معايير الترجمة المذكورة في القرار.
 - الاستعانة بالدليل الاسترشادي الذي أعدته شعبة الترجمة الرسمية.
 - يتم مراجعة الوثيقة في الجهة من مختصين في مجال القانون وموضوع الوثيقة النظامية وفي مجال اللغة الإنجليزية ومن ثم إحالتها إلى شعبة الترجمة الرسمية للمراجعة والاعتماد.
- 16. ما دور اللجنة المشتركة في تحديد الوثائق النظامية الصادرة من الجهات الحكومية؟
 - تقوم اللجنة المشتركة بتحديد الوثائق النظامية التي تتعلق بالشؤون الاقتصادية وتهم المستثمر الأجنبي بشكل مباشر. ثم تتولى شعبة الترجمة الرسمية مراجعة ترجمة هذه الوثائق واعتمادها خلال 60 يوماً من ورود الوثائق اللازمة. وإذا كانت الوثائق لا تتعلق بالشؤون الاقتصادية أو المستثمر الأجنبي، تُبَلِّغ اللجنة الجهة الحكومية بذلك تمهيداً لنشرها دون الحاجة إلى مراجعة شعبة الترجمة.
- 17. ما هي المدة المحددة لترجمة الوثائق النظامية بعد ورود الدليل الاسترشادي؟
 - يجب ترجمة الوثائق النظامية الصادرة من الجهات الحكومية بعد تاريخ صدور القرار خلال 60 يوماً من تاريخ صدورها.
 - يجب ترجمة الوثائق النظامية الصادرة من الجهات الحكومية قبل تاريخ صدور القرار خلال سنة.
- 18. ما هي الإجراءات المطلوبة لنشر الوثائق النظامية المترجمة؟
 - يتم نشر الوثائق المترجمة بعد مراجعتها من شعبة الترجمة على المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية والمركز الوطني للوثائق والمحفوظات.
- 19. ما هي الجهة المعنية بترجمة ما أصدرته الجهات التابعة في حالة وجود جهات تابعة للجهة حكومية (مثل الهيئات أو المراكز التي تتبع الوزارات)؟
 - إن الأمر يعتمد على مدى توافر الكوادر لتولي عمليات الترجمة والمراجعة. في حال توافرها في الجهات المستقلة فمن الأنسب بحكم الاختصاص أن تتولى تلك الجهات عمليات الترجمة والمراجعة، أما في حال عدم توافرها فيمكن اللجوء إلى الوزارة للقيام بهذا الأمر.

رابعاً: الحجية القانونية للنسخ العربية:

- 20. ما هي النسخة ذات الحجية القانونية في حال اختلاف النسخة العربية عن نسخها التي تنشر باللغة الإنجليزية؟
 - تكون الحجية للمشروعات والوثائق النظامية التي تنشر باللغة العربية في المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية، وفي مواقع الجهات الحكومية الإلكترونية، وكذلك في موقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات الإلكتروني، وذلك في حال اختلافها عن نسخها التي تنشر باللغة الإنجليزية.

خامساً: المدد الزمنية:

- 21. ما هي المدة الزمنية لتحديد مشروعات الأنظمة من قبل اللجنة المشتركة والتي ترتبط بشكل مباشر بالشأن الاقتصادي وتهم المستثمر الأجنبي؟
 - تحديد اللجنة المشتركة مشروعات الأنظمة التي ترتبط بشكل مباشر بالشأن الاقتصادي وتهم المستثمر الأجنبي خلال 60 يوماً من ورود المشروعات.
- 22. ما هي المدة الزمنية لترجمة مشروعات الأنظمة التي ترتبط بشكل مباشر بالشأن الاقتصادي وتهم المستثمر الأجنبي؟
 - تترجم شعبة الترجمة الرسمية مشروعات الأنظمة التي ترتبط بشكل مباشر بالشأن الاقتصادي وتهم المستثمر الأجنبي إلى اللغة الإنجليزية خلال 60 يوماً من ورود الوثائق اللازمة إليها.
- 23. ما هي المدة الزمنية المحددة لترجمة الأنظمة واللوائح الصادرة عن مجلس الوزراء بعد تاريخ صدور القرار؟
 - تترجم شعبة الترجمة الرسمية الأنظمة واللوائح الصادرة عن مجلس الوزراء إلى اللغة الإنجليزية خلال 120 يوماً من تاريخ صدورها.
- 24. ما هي المدة الزمنية لترجمة الأنظمة واللوائح الصادرة عن مجلس الوزراء قبل تاريخ صدور القرار؟
 - تترجم شعبة الترجمة الرسمية الأنظمة واللوائح الصادرة قبل القرار إلى اللغة الإنجليزية خلال سنتين من تاريخ صدور القرار.
- 25. ما هي المدة الزمنية للجهات الحكومية لترجمة الوثائق النظامية الصادرة بعد تاريخ صدور القرار؟
 - يجب على الجهات الحكومية ترجمة الوثائق النظامية وتعديلاتها إلى اللغة الإنجليزية خلال 60 يوماً.
- 26. ما هي المدة الزمنية للجهات الحكومية لترجمة الوثائق النظامية الصادرة قبل تاريخ صدور القرار؟
 - يجب على الجهات الحكومية ترجمة الوثائق النظامية الصادرة قبل القرار إلى اللغة الإنجليزية خلال سنة من تاريخ صدور القرار.

سادساً: آلية النشر:

27. ما هو دور الجهات الحكومية في نشر مشروعات الأنظمة المترجمة؟
- تنشر الجهات الحكومية مشروعاتها المترجمة إلى اللغة الإنجليزية بالتزامن مع نشر النسخة العربية على المنصة الإلكترونية الموحدة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية، لمدة لا تقل عن 30 يوماً.
28. ما هي المنصات التي تنشر عليها الوثائق النظامية المترجمة؟
- تُنشر الوثائق النظامية المترجمة على موقع الجهة الحكومية الإلكتروني، وموقع المركز الوطني للوثائق والمحفوظات.
29. متى يجب على الجهات الحكومية نشر الوثائق النظامية المترجمة؟
- يجب على الجهات الحكومية نشر الوثائق النظامية المترجمة بعد مراجعتها واعتمادها من شعبة الترجمة الرسمية، أو بعد إبلاغها من اللجنة بأن الوثيقة لا تتطلب مراجعة شعبة الترجمة الرسمية.
30. هل يجب نشر الوثائق النظامية المترجمة بالتزامن مع النسخة العربية؟
- نعم، يُفضل نشر الوثائق النظامية المترجمة بالتزامن مع النسخة العربية قدر الإمكان لضمان الوصول إلى الجمهور والمستثمرين الأجانب.
31. ما هو الهدف من نشر الوثائق النظامية المترجمة على المنصة الإلكترونية الموحدة؟
- الهدف هو توفير فرصة لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية حول مشروعات الأنظمة باللغة الإنجليزية، وتسهيل الوصول للمستثمرين الأجانب والجهات الدولية المهتمة بالأنظمة.

سابعاً: بيانات التواصل:

- البريد الإلكتروني الخاص باللجنة المشكلة وفقاً للقرار: LDTRC@BOE.GOV.SA
- البريد الإلكتروني الخاص بشعبة الترجمة الرسمية: OTD@BOE.GOV.SA